

تفسير البحر المحيط

@ 528 لتحسبوه ، المسلمون وقرءه : ليحسبوه ، بالياء وهو يعود على الذين يلوون ألسنتهم لهم ، أي : ليحسبه المسلمون ، والضمير المفعول في : ليحسبوه ، عائد على ما دل عليه ما قبله من المحرف ، أي ليحسبوا المحرف من الكتاب . .
ويحتمل أن يكون قوله : بالكتاب ، على حذف مضاف أي : يلوون ألسنتهم بشبه الكتاب ، فيعود الضمير على ذلك المضاف المحذوف ، كقوله تعالى : { أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ } أي : أو كذي ظلمات ، فأعاد المفعول في : يغشاه ، على : ذي ، المحذوف . .

{ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ } أي : وما المحرف والمبدل الذي لووه بألسنتهم من التوراة ، فلا تظنوا ذلك أنه من التوراة . .
{ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ } تأكيد لما قصدوه من حساب المسلمين أنه من الكتاب ، وافتراء عظيم على □ ، إذ لم يكتفوا بهذا الفعل القبيح من التبديل والتحريف حتى عضدوا ذلك بالقول ليطابق الفعل القول ، ودل ذلك على أنهم لا يعرضون ، ولا يودون في ذلك ، بل يصرحون بأنه في التوراة هكذا ، وقد أنزله □ على موسى كذلك ، وذلك لفرط جراتهم على □ ويأسهم من الآخرة . .

{ وَمَا هُوَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ } رد عليهم في إخبارهم بالكذب ، وهذا تأكيد لقوله { وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ } نفي أولاً أخص ، إذ التعليل كان لأخص ، ونفي هنا أعم ، لأن الدعوى منهم كانت الأعم ، لأن كونه من عند □ أعم من أن يكون في التوراة أو غيرها . .
قال أبو بكر الرازي : هذه الآية فيها دلالة على أن المعاصي ليست من عند □ ولا من فعله ، لأنها لو كانت من فعله كانت من عنده وقد نفى □ تعالى نفيًا عامًا لكون المعاصي من عنده . انتهى . وهذا مذهب المعتزلة ، وكان الرازي يجنح إلى مذهبهم . .

وقال ابن عطية { وَمَا هُوَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ } نفي أن يكون منزلاً كما ادّعوا ، وهو من عند □ بالخلق والاختراع والإيجاد ، ومنهم بالتكسب . ولم تعن الآية إلا معنى التنزيل ، فبطل تعلق القدرية بظاهر قوله : { وَمَا هُوَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ } . .
{ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ } تقدّم تفسير مثل هذا آنفًا . .

{ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُأْتِيَهُ * اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ * وَالنَّبِيُّوَّةَ * ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ }

روي أن أبا رافع القرظي قال للنبي صلى الله عليه وسلم (، حين اجتمعت الأحزاب من يهود ، والوفد من نصارى نجران : يا محمد إنما تريد أن نعبدك ونتخذك إلهاً كما عبدت النصارى عيسى فقال الرئيس من نصارى نجران : أَوَ ذاك تريد يا محمد واليه تدعوننا ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم) : (معاذ الله ما بذلك أمرت ولا إليه دعوت) ، فنزلت . . .
وقيل : قال رجل : يا رسول الله نسلم عليك كما يسلم بعضنا على بعض ، أفلا نسجد لك ؟ قال : (لا ينبغي أن يسجد لأحد من دون الله ، ولكن أكرموا نبيكم واعرفوا الحق لأهله) . . .
واختلف المفسرون إلى من هي الإشارة بقوله : { مَا كَانَ لَدَيْكَ } فقال ابن عباس ، والربيع ، وابن جريج ، وجماعة : الإشارة إلى محمد صلى الله عليه وسلم) ، وذكروا سبب النزول المذكور . . .

وقال النقاش ، وغيره : الإشارة إلى عيسى ، والآية رادّة على النصارى الذين قالوا : عيسى إله ، وادعوا أن عبادته هي شرعة مستندة إلى أوامره ، ومعنى { مَا كَانَ لَدَيْكَ } أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكَلِمَةَ } وما جاء نحوه أنه ينفي عنه الكون ، والمراد نفي الخبر ، وذلك على قسمين . . .

أحدهما : أن يكون الانتفاء من حيث العقل ، ويعبر عنه بالنفي التام ، ومثاله قوله : { مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا } { وَمَا كَانَ لَدَيْكَ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ } . . .

والثاني : أن يكون الانتفاء فيه على سبيل الانتفاء ، ويعبر عنه بالنفي غير التام ، ومثاله قول أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه : ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم أن يصلى بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم) . . .

ومدرك القسمين إنما يعرف بسياق الكلام الذين النفي فيه ، وهذه الآية من القسم الأول ، لأننا نعلم أنه لا يعطي الكذب والمدّعين النبوة ، وفي هذه الآية دلالة على عصمة الأنبياء عليهم السلام . . .

والكتاب : هنا اسم جنس ، والحكم : قيل بمعنى الحكمة ، ومنه : (إن من الشعر لحكماً) .
وقيل : الحكم هنا السنة ، يعنون لمقابلته الكتاب ، والظاهر أن الحكم هنا القضاء والفصل بين الناس ، وهذا من باب الترقى ، بدأ أولاً بالكتاب وهو العلم ، ثم ترقى إلى التمكين وهو الفصل بين الناس ثم ترقى إلى الرتبة العليا وهي النبوة وهي مجمع الخير ، ثم يقول للناس . . .

أتى بلفظ : ثم ، التي هي للمهلة تعظيماً لهذا القول ، وإذا انتفى هذا القول بعد المهلة كان انتفاؤه بدونها أولى وأحرى ، أي : إن هذا الإيتاء العظيم لا يجمع هذا القول ، وإن كان بعد مهلة من هذا الإنعام العظيم . . .

{ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ